



P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: <https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index>



Basic requirements for designing the accounting information system in Iraqi public universities (Analytical study)

1. Dr. Ali Mal Allah Abdullah Al-Sendy ^{1st}
2. Omar Ahmed Saleh ^{2nd}

University of Mosul / College of Administration & Economics

Article Information

Received: 13-01- 2024
Accepted: 25-01-2024
Published online: 25-08-2024

Corresponding author:

Name: Omar Ahmed
Affiliation; University of Mosul
Email: omar.ahmad@ntu.edu.iq

Key Words:

Design of accounting
information system.
Public universities.

A B S T R A C T

The research problem was summarized by answering (What are the requirements for designing the accounting information system in Iraqi public universities), and the importance of the research was evident in knowing how to design the accounting information system and knowing the requirements for its design and knowing the impact of using information technology in designing the accounting information system in public universities.

The research aims to determine what are the requirements that should be taken into account when designing the accounting information system, and to indicate the nature and characteristics of the accounting information system in public universities and to know the impact of the characteristics and nature of the accounting information system on the requirements of its design, and the nature and characteristics of public universities and the type of activities in them have been reviewed, and it was concluded that the characteristics of public universities and the diversity of their sources of funding and the different needs of users of financial statements affect the design of the accounting information system, and that the use of information technology in the design process will increase the efficiency of and its effectiveness.

Several recommendations were reached, the most important of which is to keep pace with the rapid technical developments in the accounting information systems environment, and that there is great importance for the use of information technology in the design of the accounting information system, as well as the need to pay attention to the development of the accounting information system at the university on an ongoing basis and the involvement of accountants in its development and correction.



THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE:
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

المتطلبات الأساسية لتصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية العراقية (دراسة تحليلية)

الدكتور

علي مال الله عبدالله السندي

كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث

عمر احمد صالح

كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تلخصت مشكلة البحث بالإجابة على (ما هي متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية العراقية)، وتجلت أهمية البحث في معرفة كيفية تصميم نظام المعلومات المحاسبية ومعرفة متطلبات تصميمه ومعرفة تأثير استخدام تقنية المعلومات في تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية.

ويهدف البحث الى تحديد ما هي المتطلبات التي ينبغ مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية، وبيان طبيعة وخصائص نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية ومعرفة تأثير خصائص وطبيعة نظام المعلومات المحاسبية على متطلبات تصميمه، وقد تم استعراض طبيعة وخصائص الجامعات الحكومية ونوع الأنشطة فيها، وتم التوصل الى ان خصائص الجامعات الحكومية وتنوع مصادر تمويلها واختلاف احتياجات مستخدمي القوائم المالية تؤثر في تصميم نظام المعلومات المحاسبية، وان استخدام تقنية المعلومات في عملية التصميم سيزيد من كفاءة وفاعليته.

وتم التوصل الى عدة توصيات أهمها مواكبة التطورات التقنية المتسارعة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، وان هناك أهمية كبيرة لاستخدام تقنية المعلومات في تصميم نظام المعلومات المحاسبية، فضلا عن ضرورة الاهتمام بتطوير نظام المعلومات المحاسبية في الجامعة بشكل مستمر واشراك المحاسبين في تطويره وتحسينه.

الكلمات المفتاحية: تصميم نظام المعلومات المحاسبية.

الجامعات الحكومية.

مقدمة البحث:

يعد تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية أمرًا حيويًا يسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية وتحقيق الشفافية والتحكم الدقيق، تشهد الجامعات الحكومية على تعقيدات فريدة تستدعي اعتبارات خاصة في عملية تصميم النظام المحاسبي، حيث يتعامل مع جملة متنوعة من الأنشطة المالية والإدارية. تهدف هذه الورقة إلى استكشاف الاعتبارات الأساسية التي يجب مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. ما هي المتطلبات التي ينبغي مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية.
2. ما تأثير طبيعة وخصائص نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية العراقية في متطلبات تصميمها.

اهداف البحث: يهدف البحث الى التالي:

1. تحديد ما هي المتطلبات التي ينبغي مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية.
2. بيان طبيعة وخصائص نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية العراقية.
3. معرفة تأثير طبيعة وخصائص نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية العراقية في متطلبات تصميمها.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من خلال:

1. كونها تعالج موضوعا ذات أهمية عالية متمثلا بكيفية تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية.
2. معرفة تأثير استخدام تقنية المعلومات في تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية.

فرضية البحث: يبنى البحث على الفرضيات الآتية:

- 1- لتصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية ينبغي توفر المتطلبات الآتية:
 - أ- ربط اهداف نظام المعلومات المحاسبية باحتياجات مستخدمي المعلومات.
 - ب- حجم الجامعة وهيكلها التنظيمي.
 - ت- طبيعة النظام المحاسبي للجامعات واسس القياس المعتمدة فيه.
 - ث- مستوى التقنية المطلوب في النظام.

- ج- طبيعة الموازنة المعتمدة في الجامعة وعلاقتها بالنظام المحاسبي والموازنة العامة للدولة.
- ح- اختيار المنهج الملائم لتصميم نظام المعلومات المحاسبية.
- 2- تؤثر طبيعة وخصائص نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية على متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبية، إذ يتطلب مراعاة تأثيرات الجانب القانوني والإداري وطبيعة العمل المحاسبي عند تصميم النظام .

المبحث الأول

متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية

1-1 ربط اهداف نظام المعلومات المحاسبية باحتياجات مستخدمي المعلومات:

تسعى نظم المعلومات المحاسبية لتحقيق اهداف معينة، وتتضح أسباب انشائها من خلال الأهداف التي تنشأ تحقيقها (القرشي، 2015: 33)، ومن المعروف ان منفعة نظام المعلومات المحاسبية تتحدد في ضوء ما ينتجه من معلومات على شكل قوائم وتقارير مالية تساعد في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة للمستخدمين المختلفين، ولذلك فان أهمية نظام المعلومات المحاسبية تتجسد في القوائم والتقارير المالية التي يتم اعدادها وتقديمها للجهات المعنية، ونظرا لاختلاف اهداف التقارير في الوحدات الحكومية عن أهدافها في تنظيمات قطاع الاعمال فأن شكل ومضمون التقارير والقوائم المالية سيختلف عن تلك التي تصدر في وحدات القطاع الاعمال (ديوالي، 2021: 20)، ويتمثل الهدف العام لنظم المعلومات المحاسبية في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها على شكل تقارير وقوائم مالية لخدمة المستخدمين الداخليين والخارجيين (عبدالله، 2015: 26)، وبما ان القوائم والتقارير المالية تمثل وسيلة اتصال نظام المعلومات المحاسبية بالأطراف المختلفة فان اهداف نظام المعلومات المحاسبية تنطلق من ضرورة تحديد الوظائف الرئيسة لهذه القوائم والتقارير والاهداف المرجوة منها (عثمان، 2012: 49).

1-2 حجم الجامعة وهيكلها التنظيمي

يؤثر حجم الوحدة وهيكلها التنظيمي على طبيعة نظام المعلومات المحاسبية، وذلك للاختلاف في طبيعة البيانات والمعلومات المقدمة.

هناك اختلاف في طبيعة البيانات والمعلومات التي يمكن تقديمها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية اعتمادا على طبيعة العلاقات التنظيمية الناشئة في الوحدة الحكومية بصورة راسية حسب المستويات الإدارية المختلفة التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الحكومية، وكذلك بصورة أفقية بالاعتماد على التقسيمات الإدارية داخل كل مستوى إداري، وبالتالي فإن عملية تصميم نظام المعلومات سوف تتأثر بطبيعة التقسيمات الإدارية الموجودة في الوحدة الحكومية (السقا، 2011: 173).

1-3 طبيعة النظام المحاسبي للجامعات واسس القياس المعتمدة فيه:

ترتبط طبيعة النظام المحاسبي للجامعات الحكومية بحجم الوحدة وهيكلها التنظيمي، فمن الممكن تطبيق نظام مركزي حكومي داخل الجامعة إذا كان هناك ارتباط بعدد كبير من الوحدات، او من الممكن ان يكون نظام لامركزي داخل الجامعة او من الممكن التوفيق بين النظامين، بالإضافة الى إمكانية الاعتماد على أنظمة أخرى إذا كان هناك وحدات تابعة مستقلة ماليا مثل صناديق التعليم العالي او مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية، اذ تطبق النظام المحاسبي الموحد.

1-4 مستوى التقنية المطلوب في النظام:

في عصر ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي في عديد من المجالات وبهدف الحصول على البيانات ثم خزنها ومعالجتها ثم توصيل نتائجها الى المستخدمين، أصبحت الوحدات الاقتصادية امام الامر الواقع بضرورة ان يكون لديها نظام للمعلومات قادر على التعامل مع الوحدات الاقتصادية الأخرى من خلال نظم المعلومات فيها، بالإضافة الى إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات ذات الكميات الكبيرة والمتنوعة وبما يؤدي الى مساهمة اكبر في تسهيل تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية (البديري، 2011: 80-81)، ان من المتطلبات الأساسية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة هو استخدام التقنيات الحديثة، حيث تشكل الوسائل التقنية ركيزة أساسية لنظم المعلومات الحديثة، حيث تعد التقنيات من الوسائل المساندة لنظام المعلومات المحاسبية لزيادة كفاءة النظام وتطويره وبالتالي يكون هناك انعكاس على تحسين وتطوير مخرجات النظام (كاظم واخرون، 2019: 462).

اتجهت الوحدات الاقتصادية الى تصميم نظم المعلومات لأجل التحكم في الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة الوحدة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة الى كل المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب، لأجل استخدامها في عملية اتخاذ القرار ومن هذه النظم نظام المعلومات المحاسبية والذي يعد من اهم نظم المعلومات في الوحدة، وفي هذا المجال فان عمله يتركز على الحصول على البيانات وتشغيلها ومن ثم تحويلها الى ملومات مالية ومحاسبية صالحة ومفيدة للاستخدام في عملة صنع القرار (الشاهر وحسين، 2022: 21)، ظهرت عدة تقنيات ومداخل يمكن استخدامها لتصميم نظام المعلومات المحاسبية، اذ تعتمد عملية اعتماد التقنية المناسبة لتصميم نظام المعلومات المحاسبية على علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى الموجودة في الوحدة، فعند التصميم يجب ان يراعى نوع النظام المطبق في الوحدة ككل، فاذا كان هناك نظام خاص لكل قسم بصورة منفصلة فالنظام المحاسبي سيكون نظام معلومات خاص ممكن ان نستخدم Excel او Access في التصميم، واذا كان في الوحدة نظام الكتروني فيجب ان يكون النظام المحاسبي ضمن النظام العام للوحدة، ويتم ذلك عن طريق ERP، بالإضافة الى مراعاة مدى كفاءة العاملين ومدى اتقانهم لهذه المهارات، وجانب الكلفة والمنفعة.

1-5 طبيعة الموازنة المعتمدة في الجامعة وعلاقتها بالنظام المحاسبي والموازنة العامة للدولة:

هناك العديد من أنواع الموازنات التي من الممكن استخدامها من قبل الجهات الحكومية، الا ان موازنة البنود من اكثر أنواع الموازنات استخداما، وهي وثيقة يتم فيها حصر الإيرادات والنفقات بالتفصيل وتوزيعها على كل الجهات المعنية، ان الموازنة العامة في الجامعات الحكومية تعتبر خطة سنوية يتم إقرارها من قبل مجالس الجامعات وتتضمن مجموعة من الخدمات والمشاريع والنشاطات التي من المفترض إنجازها خلال الفترة التي تغطيها الموازنة (العزي وعبداللطيف، 2015: 793)، وطبقا لأسلوب موازنة البنود تقوم الجامعات الحكومية بعملية تقدير بنود الموازنة المتوقعة للفترة القادمة بالاعتماد على تقديرات موازنات السنوات السابقة، مع القيام بإجراء الزيادة او التخفيض في بعض البنود بناء على نسب التغير المتوقعة خلال فترة الموازنة القادمة في كل بند، هناك بعض المزايا التي تمتاز بها موازنة البنود وهي: (حسن وآخرون، 2023: 307-308)

1- تعمل موازنة البنود على تسهيل الية تبويب النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية لكل قسم من اقسام الجامعة.

- 2- سهولة عملية اعداد موازنة البنود والذي يرجع الى عدم وجود قواعد او قيود يمكن على أساسها تبويب الموازنة.
- 3- تمتاز بإمكانية تحقيق اهداف رقابية محدودة، حيث تساعد هذه الموازنة على استخدام مفهوم محاسبة المسؤولية، وذلك لان بياناتها قابلة للمقارنة ويمكن تجميعها لعدة فترات. وعلى الرغم من المميزات السابقة، فإن لأسلوب موازنة البنود عي اعداد الموازنة عدد من العيوب والتي دفعت للتخلي عن هذا الأسلوب والبحث عن أساليب حديثة تكون بديلة في عملية اعداد الموازنة تتناسب مع التطورات البيئية الحديثة ومن هذه العيوب ما يلي: (حسن واخرون، 2023: 308) (الطائي، 2022: 34)
- 1- يحتل العامل الشخصي اهم مقومات قرارات الاعتمادات، بناء على المعلومات التاريخية، وذلك لغياب المعايير التي تحدد على أساسها الاعتمادات، التي يمكن استخدامها لتقييم بدائل اختبارات العمل.
- 2- ان التركيز على التفاصيل لأنواع المصروفات من دون الاخذ بالأهداف يعمل على إيجاد صعوبة في اتخاذ القرار السليم وذلك لتعذر إمكانية المقارنة بين الأداء والنفقات.
- 3- لا تتسم موازنة البنود بالمرونة الكافية في التنفيذ باعتبار ان النفقات مخصصة لبنود محددة، كما ان عملية الانتقال من باب الى باب اخر او من بند الى بند اخر يحتاج لوقت بسبب الإجراءات التشريعية.
- 4- لا تساعد على توضيح السياسة المالية للوحدات الحكومية.
- 5- هناك صعوبة في ظل هذا الأسلوب عند قياس كفاءة أداء الوحدات والعاملين بسبب نقص وسائل المتابعة.
- 6- عدم دقة التقديرات، اذ يتم تقدير النفقات بشكل اعتباطي من دون الاعتماد على الأسس العلمية في وضع التقديرات، ويشجع هذا الأسلوب المسؤولين على الانفاق بدلا من تحقيق الوفورات، وذلك لان تقييم الأداء يميل الى التركيز على حجم الانفاق.
- 7- أدى تشديد الرقابة الى تزعزع الثقة بين الموظفين والمديرين، والالتزام الحرفي بالتعليمات والقواعد، تجنباً لارتكاب الأخطاء والمعاقبة، مما خفض روح الابداع والمبادرة في العمل.
- 8- يركز هذا الأسلوب على الية الحصول على الأموال ولا يركز على النتائج الأداء كما ان أسلوب موازنة البنود يعتمد على وسائل وأدوات غير علمية عند تقدير الحاجة للأموال.

1-6 اختيار المنهج الملائم لتصميم نظام المعلومات المحاسبية:

يعرف منهج تصميم نظام المعلومات المحاسبية بأنه أسلوب علمي يعتمد على بعض القواعد والإجراءات في تنظيم العلاقة بين عناصر وأجزاء النظام، وذلك بهدف المساعدة في تقديم المعلومات الخاصة بحل المشكلات في الوحدة الاقتصادية، وقد تعددت المناهج المتبعة في تصميم نظم المعلومات المحاسبية على مستوى الوحدات الاقتصادية اعتمادا على عدد من العوامل وأهمها:

- 1- حجم الوحدة الاقتصادية من حيث العمليات الاقتصادية التي تحصل فيها يوميا، وما ينتج عنها من زيادة في كميات البيانات والتي ينبغي تشغيلها وتحويلها كمعلومات على شكل تقارير وقوائم مالية بالكم المناسب وفي التوقيت المناسب.
- 2- طبيعة العلاقات التنظيمية في الوحدة الاقتصادية، من حيث التعدد والتنوع في الوظائف والمستويات الإدارية وعلاقتها الراسية والافقية مع بعضها البعض.
- 3- إمكانيات الوحدة الاقتصادية البشرية والمادية، من ناحية تطبيق أي من المناهج.
- 4- شكل نظام المعلومات المحاسبي المراد تصميمه (السقا، 2022: 140).

وتقسم المناهج الى قسمين:

أولاً: المناهج التقليدية:

وهي المناهج التي المتبعة منذ فترة طويلة وتشمل على: (مدفوني، 2015: 34-36)

1- منهج وظائف الوحدة الاقتصادية:

اذ يعتمد على أساس تصميم نظام معلومات لكل وظيفة تمارس في الوحدة الاقتصادية، اذ يتم تجهيز المعلومات لكل نظام معلومات خاص بوظيفة بمعزل عن أنظمة المعلومات الأخرى الخاصة بوظائف أخرى، اذ تعتبر الأنظمة المصممة بمثابة أنظمة معلومات رسمية تعمل على أساس برامج وإجراءات معينة وبصورة مستمرة، وفق ما سبق يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي كنظام رسمي في الوحدة الاقتصادية، ويقوم بإنتاج القوائم والتقارير المالية.

2- منهج مستويات النظم:

يعتمد منهج مستويات النظم على تحديد المعلومات المطلوبة من قبل المدراء أولاً، اذ يتم سؤالهم في كل المستويات الإدارية عن حاجتهم من المعلومات، وعليه يتم تجزئة هيكل الوحدة التنظيمي من اعلى الى اسفل وحسب المستويات الإدارية الموجودة، وعلى ضوء تحديد احتياجات الإدارة من المعلومات يتم تحديد النظم الفرعية للنظام المراد تصميمه، ويؤخذ على هذا المنهج إمكانية التركيز على احتياجات الإدارة العليا دون غيرها،

وبالتالي يتم تصميم النظم الفرعية حسب هذه الاحتياجات فقط من دون مراعاة احتياجات المستويات الأخرى بنفس الدرجة، وذلك لقوة سلطة الإدارة العليا واحتمالية تعلق درجة الرضا عن النظم المصممة بدرجة رضاها وموافقتها.

3- منهج تجميع البيانات:

يعتمد منهج تجميع البيانات على جمع أكبر قدر من البيانات كخطوة أولية في تصميم نظام المعلومات، ووفق أساس هذا التجميع يتم تصميم النظم الفرعية، وقد تستمر عملية التجميع بالتدرج حتى بعد تصميم النظام وتكوين " بنك البيانات " وتقوم فكرة بنوك البيانات على أن كل النظم الفرعية يتم تصميمها في الوحدة الاقتصادية تستخدم قسما كبير من البيانات المشتركة بين كل النظم الأخرى، إذ تستخدم معظم البيانات بصورة مشتركة من جميع النظم الفرعية للمعلومات، هنا تبرز ميزة بنك البيانات وهي ضمان تكامل الأقسام والوظائف الأخرى المختلفة في الوحدة الاقتصادية وتقادي حدوث الازدواج التي يمكن أن تحدث، إلا أن هناك وجود عدد من الصعوبات الأساسية التي تواجه استخدام هذا المنهج تتعلق بإمكانية التنسيق بين الأقسام والإدارات المختلفة، وحاجتها إلى درجة معينة من التفصيل اللازمة لعناصر البيانات التي يتم تجميعها.

ومما سبق يمكن أن يلاحظ على المناهج التقليدية عند اتباعها في عملية تصميم لأي نظام معلومات على مستوى الوحدة الاقتصادية -بما فيها نظام المعلومات المحاسبية- أنها ستؤدي إلى عدم كفاءته وفاعليته من حيث أنها تركز اهتمامها على المدخلات دون المخرجات، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالاحتياجات المختلفة للمستفيدين عن تصميم نظام المعلومات، كما أنها لا تؤدي إلى إنتاج المعلومات المثلى، إذ أن النظم الفرعية التي يتم تصميمها وفق هذه المناهج لا تعمل بصورة مترابطة ومتناسقة مما يخلق ازدواجا في العمل، وتؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج المعلومات، بداية من عملية الازدواج في العمل ومرورا بعملية تجميع أكبر قدر من البيانات التي من الممكن أن تكون غير ضرورية والتي ينتج عنها معلومات غير ضرورية.

ثانيا: منهج النظم:

يعتبر هذا المنهج من المناهج الحديثة التي يمكن استخدامها في عملية تصميم نظم المعلومات، إذ يعتمد على النظرة الكلية والمتكاملة للوحدة الاقتصادية بشكل عام من خلال جميع النظم الفرعية التي تتواجد فيها، لتحقيق الأهداف العامة، وهناك متطلبات لاستخدام منهج النظم وهي:

- 1- تحديد هدف النظام العام ومن ثم تجزئته إلى عدة أهداف فرعية يقع تحقيقها على عاتق النظم الفرعية المراد تصميمها.

2- تحديد العلاقات التي يمكن نشوئها بين النظم الفرعية، لإمكانية اخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية تصميم تلك النظم، في سبيل تحقيق عمليات الترابط والتكامل والتنسيق بين بعضها البعض.

ان استخدام هذا المنهج في تصميم نظم المعلومات المحاسبية سيؤدي الى تفادي الازدواجية، وكذلك الوفاء بكل الاحتياجات من المعلومات وإزالة ما يمكن ان يتواجد من نقص في المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية المتعددة، والذي يؤدي الى الوفاء بمتطلبات تفعيل النظام من جانب تلبية كل احتياجات المستفيدين من المعلومات التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات، وكذلك إمكانية خفض تكاليف المعلومات التي سينتجها النظام الذي يتم تصميمه.

المبحث الثاني

طبيعة وخصائص نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية

ترتبط الجامعات الحكومية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتعد الجامعات الحكومية من اهم المؤسسات في هيكلية تشكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (ال فهد وزيدان، 2021: 616)، تتكون الجامعات الحكومية من عدد من الكليات والمعاهد والمراكز البحثية، ترتبط بها وحدات أخرى تابعة لها، قد تكون لها حسابات مستقلة، حسب ما نصت عليه المادة (10) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اذ نصت على "للجامعة والكليّة ومركز البحث العلمي والمعاهد العليا المرتبطة بالجامعة، الشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي والاهلية القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويدير شؤونها كل منها مجلس"، او قد لا تكون وحدات محاسبية مثل المراكز البحثية او مراكز التعليم المستمر اذ تكون حساباتها داخل الجامعة، وتنشأ هذه الوحدات حسب الحاجة اليها وهذا ما جاءت به المادة (12) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 اذ نصت على "تتألف الجامعة من كليات ومعاهد عليا مراكز للبحوث واية تشكيلات أخرى حسبما تدعو الحاجة اليه في نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية"

أدى ارتباط الكليات والمعاهد والمراكز البحثية ومكاتب الخدمات العلمية والاستشارية بالجامعات الحكومية الى تعدد الأنشطة التي تقوم بها الجامعات الحكومية، وتعددت هذه الأنشطة فمنها الأنشطة الرئيسية المتمثلة بالبرامج الدراسية الأولية (الصباحية، المسائية، الموازي) وبرامج الدراسات العليا (الدكتوراه، الماجستير، الدبلوم العالي) وعلى مختلف القنوات (القبول العام، النفقة الخاصة، الامتيازات)، بالإضافة الى الأنشطة الثانوية المتمثلة بإجراء البحوث

والدراسات العلمية، وتقديم الخدمات لعموم المجتمع من خلال مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية وإقامة الدورات التطويرية للعاملين في دوائر الدولة والشركات، وإقامة دورات واختبارات الكفاءة للمتقدمين للدراسات العليا من خلال مراكز التعليم المستمر (دليل الجامعة التقنية الشمالية، 2022)، إذ أن هذه الأنشطة والوظائف مرتبطة بأهداف وبالتالي يجب أن يوفر نظام المعلومات المحاسبية معلومات عن مدى كفاءة وفاعلية تحقيق وتقديم هذه الخدمات، كما سيؤثر هذا الارتباط على طبيعة نظام المعلومات المحاسبية، فبعض الوحدات تعد من الوحدات المحاسبية المستقلة مثل الكليات والمعاهد، وبعض الوحدات لا تعد من الوحدات المحاسبية المستقلة مثل المراكز البحثية والأقسام الداخلية وبعض الوحدات الإدارية، هذه الوحدات ترتبط حساباتها برئاسة الجامعة، فيجب أن يراعى عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية كيفية توحيد بيانات هذه الوحدات المستقلة داخل نظام معلومات محاسبية شامل وكامل، وهذا سوف ينعكس على الإجراءات والطرق والأساليب والمستوى التقني المطلوب لأن عمليات التوحيد تحتاج إلى السرعة والملائمة والدقة، كما يجب أن يتكون نظام المعلومات المحاسبية من مجموعة أنظمة فرعية، أن عملية إصدار القوائم المالية الموحدة في الجامعات الحكومية تعتمد على توحيد جميع القوائم المالية للكليات والمعاهد، كما أن عمليات التدقيق في الجامعة ستختلف، فبالنسبة للوحدات المستقلة محاسبيا ممكن أن تكون عمليات التدقيق بعد الصرف أو نهاية السنة، أما بالنسبة للوحدات المرتبطة مباشرة برئاسة الجامعة فالتدقيق يكون مستمر بالإضافة إلى تولي عمليات الصرف والمتابعة من قبل الجامعة، كل هذه الأمور ستعكس على نظام المعلومات المحاسبية وعلى أدوات النظام وحجم النظام ومقومات النظام.

ويتكون النظام المحاسبي الحكومي من نظامين وكما يلي:

- 1- النظام المحاسبي المركزي: يتمثل هذا النظام بارتباط كل وحدة حكومية ممولة من قبل الموازنة العامة بإحدى الخزائن في مراكز المحافظات من الناحية المالية وتتولى الخزينة تنفيذ جميع الالتزامات المالية لتلك الوحدة إضافة إلى تنظيم حساباتها.
- 2- النظام المحاسبي اللامركزي: هو نظام تترك فيه السلطات للوحدات الحكومية إمكانية توجيه الأنشطة والبرامج بما يتوافق مع ظروفها، حيث يشكل لكل وحدة حكومية صندوق خاص لتأدية المصروفات المستحقة عليها وقبض الموارد المستحقة لها، ويتم ذلك بفتح حساب جاري للوحدة لدى المصرف يتم تمويله مركزيا من قبل وحدة التمويل المركزي للدولة (فاضل وهاشم، 2023: 137).

الجامعات الحكومية تطبق النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي على الكليات والمعاهد التي تعد وحدات محاسبية مستقلة ، كما بإمكان هذه الجامعات ان تطبق نظام محاسبي حكومي مركزي على المراكز البحثية او الوحدات التابعة لها التي لا تعد وحدات محاسبية مستقلة، وفي الجامعات الحكومية العراقية هناك وحدات مستقلة ماليا تقوم بتوليد الإيرادات وتمول نفسها من إيراداتها، مثل صناديق التعليم العالي او مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية او المستشفيات التعليمية، هذه الوحدات تطبق النظام المحاسبي الموحد، وتطبق أساس الاستحقاق الكامل وبالتالي يمكن ان تحصر إيرادات ونفقات الوحدة وتمويلها وصافي نشاط الوحدة، باعتبار ان النظام المحاسبي الحكومي لا يناسب هذه الوحدات.

واهم الأنشطة في الجامعات الحكومية التي تمول ذاتيا هي حسابات صندوق التعليم العالي حيث نص تشريع صندوق التعليم العالي واستنادا الى المادة (47) من قانون وزارة التعليم العالي رقم(40) لسنة 1988 في المادة(15) على:

- أ- للصندوق وحدة حسابية مستقلة وحساب خاص في أحد المصارف.
- ب- يتبع صندوق التعليم العالي النظام المحاسبي الموحد ويستخدم المجموعة المستندية الدفترية الخاصة بالنظام المذكور.
- ت- تخضع حسابات الصندوق لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.

وتتنوع مصادر التمويل في الجامعات الحكومية الى نوعين رئيسيين يتمثلان بالاتي:

أولاً: مصادر التمويل الحكومي

في مرحلة ما قبل الحصار الاقتصادي عام 1990 م كان العراق ينعم بالأمن والسلام والاستقرار، فقد كانت الدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن كل الخدمات في شتى القطاعات التي تقدمها للمواطنين، ومن ضمن هذه الخدمات التعليم العالي، اذ تعتمد الجامعات الحكومية على المبالغ المخصصة لها من الموازنة العامة للدولة بنسبة 100% وذلك حسب احتياجات الكليات، وفق مقترحات العمداء ومجالس الكليات فيها، وقد تفرد العراق بتجربة لم يناظره فيها أي بلد عربياً كان ام اجنبياً في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، فكل شي مدعوم من قبل الدولة دعماً كاملاً، فقد كان التعليم بكافة مراحله وتفاصيله بالمجان، بمعنى اخر ان تمويل التعليم بمراحله كافة بما فيه التعليم العالي مصدره الحكومة، بذلك تكون الحكومة قد حققت مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم، انطلاقاً من ان التعليم حق للجميع ويجب الا يحرم منه أي فرد بسبب

ظروفه المعيشية التي يعيشها، او عدم قدرته على تحمل تكاليف التعليم الجامعي الباهظة من خلال التعليم المجاني (القرشي، 2015: 113-114).

وحددت الفقرة (2) من المادة (10) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 الموارد المالية للجامعات الحكومية تكون لكل من الجامعة وهيئة المعاهد الفنية والهيئة العراقية للاختصاصات الطبية ميزانية خاصة تتألف مما يأتي (القرشي، 2015: 115):

- ما يرصد لها في موازنة الوزارة.
- المنح والتبرعات والهبات والوقف والاكتتاب على وفق التشريعات النافذة.
- الأرباح الناجمة عن استثمار أموالها المنقولة وغير المنقولة.
- الإيرادات الناجمة عن خدماتها ونشاطها.

ثانياً: مصادر التمويل الذاتي

إن أهم الأسباب التي دعت الى تطبيق تجربة التمويل الذاتي في الجامعات الحكومية خلال التسعينات من القرن الماضي نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، والذي كان من نتائجه تدني التخصيصات المالية التي ترد في الموازنة العامة للدولة الى مستوى لا يلبي الحاجات المتزايدة لتوسيع الخدمات المقدمة، مما دعا الى اعتماد توجيهات غرضها تحفيز الجامعات الحكومية على تنمية مواردها المالية بما يمكنها من تلبية الاحتياجات وتقليل الأعباء المالية على موازنة الدولة (ياسين، 2010: 249).

وبدأ يواجه التعليم العالي نوعين من التحديات بسبب الحصار الاقتصادي الأول نشأ عن أحادية التمويل، والثاني نشأ عن زيادة الطلب الاجتماعي لمن فاتته الفرصة ويرغب بالتعليم الجامعي، وبناء على ذلك بدأت الحكومة البحث في مجالات التمويل الذاتي التي تمكن الجامعات الحكومية من أداء مهامها وتطوير عملها، وبموجب هذا النظام يتم استيفاء جزء من أجور كلف الخدمات التعليمية من الطلاب، ويتم تغطية باقي نفقات تلك الخدمات من التمويل المركزي لوزارة التعليم والمتمثلة بتخصيصات الوزارة ضمن الموازنة العامة السنوية التي تصدر عن وزارة المالية (القرشي، 2015: 115).

ووردت تعريفات عدة للتمويل الذاتي اذ عرف على انه تلك الأموال المتولدة عن عمليات المؤسسة الجارية او من بعض المصادر العرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية للتمويل (الحساني واخرون، 2019: 191)،

وعرف على أنه الأساليب التي تتبعها الجامعات الحكومية والتي من خلالها يمكن الحصول على تدفقات من الأموال لتحقيق الأهداف المخطط لها، وفق مزيج تمويلي مناسب لحجم ونوعية تلك الأهداف، وأيضاً وسيلة لتوفير الأموال بأفضل الطرق وفي أوقات الحاجة

اليها، سواء من جهات عامة او خاصة، كما انه وسيلة للحصول على الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة من خلال الاخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية الاحتياجات وكلف هذه الأموال (الشرع والعبادي، 2021: 625).

وأصدرت الحكومة العراقية قوانين عدة تسمح للجامعات العراقية الاعتماد على مصادر أخرى لتمويل التعليم العالي، بجانب المصدر الحكومي واهمها قانون رقم (26) لسنة 1996 م، وقد جاء في المادة (1) منه: (القريشي، 2015: 116)

وينشأ في كل من مركز الوزارة والجامعة والهيئة والكلية والمعهد ومراكز البحوث العلمية صندوق يسمى (صندوق التعليم العالي) يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، وفي المادة (5) فقرة (أ) حددت الموارد المالية لصندوق التعليم العالي كما يأتي:

- الأجور الدراسية.
- أجور الدراسات العليا.
- العوائد المتحققة من استيفاء رسوم من الطلبة الذين يرسبون أكثر من سنة واحدة خلال دراستهم في الكلية.
- إيرادات مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية.
- الإيرادات الناجمة عن خدماتها ونشاطاتها.
- الأرباح المتحققة من استثمار أموالها المنقولة وغير المنقولة.
- المنح والهبات والتبرعات والوقف والاكتتاب وفق التشريعات النافذة.

المبحث الثالث

تأثير طبيعة وخصائص نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية على

متطلبات تصميمه

3-1 تأثير اهداف نظام المعلومات المحاسبية على متطلبات تصميمه

المحاسبة عموماً تمارس وظيفة القياس المحاسبي للعمليات التي تمارسها الوحدات الاقتصادية وتكملها بممارسة الاتصال المحاسبي من خلال تقديم المعلومات المحاسبية الى المستخدمين لاتخاذ القرارات الخاصة بالوحدة الاقتصادية (بوقندورة، 2017: 10)، وبالنظر الى اختلاف طبيعة المعلومات التي تريدها كل مجموعة من المستخدمين الا انه من الممكن تحديد الاحتياجات الأساسية التي تتوقعها فئات المستخدمين من نظام المعلومات المحاسبية توفيرها بصورة مناسبة من حيث الشكل والمحتوى والتوقيت، وبالإمكان توضيح اهم فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية واحتياجاتهم من المعلومات بالجدول التالي:

فئات المستخدمين	حاجة المستخدمين من المعلومات المالية
السلطة التشريعية	تحتاج السلطة التشريعية الى المعلومات المالية بهدف الرقابة على مدى التزام السلطة التنفيذية بالصرف في حدود الاعتمادات المرصدة لها، ومدى تقيدها بالصلاحيات المالية التي خولت لها من قبل السلطة التشريعية.
السلطة التنفيذية	وهي المسؤولة عن تنفيذ قانون الموازنة، بمراقبة ومتابعة اعمال منتسبيها واتخاذ القرار في تعديل الانحرافات في الوقت المناسب.
الجهات الرقابية	تحتاج الجهات الرقابية مثل الهيئات الحكومية والمؤسسات الرقابية الأخرى الى المعلومات المالية الحكومية لتحليل الأداء المالي للوحدات الحكومية والكشف عن أي مخالفات مالية او فساد.
المنظمات الدولية	تستخدم المنظمات الدولية المعلومات المالية لتحديد المستويات المالية المحتملة للمساعدة الدولية.
المواطنون	تضم مجموعة المواطنون عدة فئات وهي: <ul style="list-style-type: none"> - الناخبون: يرى الناخبون ان الكيفية التي تمت بها إدارة الموارد الحكومية امرا مهما في تقويم الأداء الكلي للأفراد المنتخبين. - دافعوا الضرائب: انهم ببساطة مجهزو موارد مجبرين لذا فالمعلومات التي تساعدهم على تقييم مدى عقلانية الضرائب الحالية المفروضة عليهم والتنبؤ بمستوياتها وتواريخ استحقاقها في المستقبل، ستكون مفيدة بالنسبة لهم. - متلقو الخدمات: هم المواطنون الذين يتمحور اهتمامهم حول العدالة في تقديم الخدمات العامة، فالمعلومات التي تساعد في تقويم مدى عدالة تقديم الخدمات تعد مفيدة ومهمة بالنسبة لهم. - الجمهور: جمهور الشعب بصفة عامة وتحتاج هذه الفئة الى تقارير تتضمن معلومات ومؤشرات تقيدهم في التعرف على مدى كفاءة الأجهزة الحكومية في استخدام الموارد.
المستثمرون	يستخدم المستثمرون المعلومات المالية لتقييم العوائد على الاستثمارات الحكومية وتقدير المخاطر المحتملة للاستثمار.
الموردون	يستخدم الموردون المعلومات المالية للوحدات الحكومية لفهم قدرة الوحدات على دفع فواتيرهم وتحديد المخاطر المالية المحتملة للتعامل مع هذه الوحدات وتحديد المخاطر المالية المحتملة للتعامل معها.
الاقتصاديون	يستخدم الاقتصاديون المعلومات المالية لتحليل الأداء المالي للوحدات الحكومية.
الموظفون	يستخدم الموظفون المعلومات المالية لفهم الوضع المالي للوحدات الحكومية فيما يخصهم من رواتب ومزايا مالية بالإضافة الى تقييم أدائهم الإداري والمالي.
وسائل الاعلام والجمهور	تستخدم وسائل الاعلام والجمهور المعلومات المالية لمعرفة كيفية استخدام هذه الوحدات للأموال العامة وتقييم قدرة هذه الوحدات على تقديم الخدمات، والتأكد

الباحثون	من عدم تبديد الأموال العامة.
يستخدم الباحثون المعلومات المالية لإجراء البحوث والتحليلات الأكاديمية حول أداء الوحدات الحكومية ودراسة المشاكل المالية التي تحدث فيها لمعالجتها.	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- الشمري، فراس عزيز محمد جواد، 2004، الإبلاغ المالي في الجامعات الحكومية العراقية معيار محاسبي مقترح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- بن فرج، زوينة، 2014، المخطط البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- المحاميد، ريم رزق، 2015، اثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- السهلاني، الهام هاشم محمد، 2014، دور النظام المحاسبي الحكومي في تقييم أداء الوحدات الممولة مركزيا ضمن الموازنة العامة للدولة دراسة تطبيقية في الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

من الجدول أعلاه نلاحظ ان نوعية المعلومات المطلوبة تختلف من فئة لأخرى تبعا لاختلاف حاجاتهم لهذه المعلومات والتي تساعد في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، فضلا عن ان قدرة المستخدمين في فهم المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وتفسيرها قد تختلف من مستخدم لأخر، ولذلك يمكن اعداد القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام التي تلبي احتياجات المستخدمين المختلفين باستثناء التقارير الخاصة التي تحتاجها الجهات ذات العلاقة التي تتطلبها التشريعات والقوانين (القريشي، 2015: 32).

ان احتياجات مستخدمي القوائم المالية في الوحدات الحكومية تؤثر على اهداف نظام المعلومات المحاسبية بصورة مباشرة لأنها تحدد المعلومات التي يتم تجميعها وتقديمها ووقت تقديمها، اذ يتطلع مستخدمو القوائم المالية الى الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وكذلك حاجتهم الى معرفة ان الحسابات تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية، إضافة الى توفير معلومات شاملة، وبما ان نظام المعلومات المحاسبية هو الذي يوفر المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لإعداد القوائم المالية فان أي تغيير في احتياجات المستخدمين للقوائم المالية سيؤثر على اهداف نظام المعلومات المحاسبية.

وتعرف القوائم المالية حسب (IPSASB) بأنها المكون الرئيس لتعزيز ودعم شفافية الإبلاغ المالي للوحدات الحكومية، وهي معدة لتلبي الاحتياجات من المعلومات للمستخدمين الذين لا يمكنهم الحصول على قوائم وتقارير مالية مصممة لتلبية احتياجاتهم الخاصة (ديوالي، 2021: 22).

القوائم المالية ينبغي ان تحقق الأهداف المطلوبة لكي تضمن توصيل الحقيقة المالية، والتي تبني عليها القرارات ومن اهم هذه الأهداف التالي: (القطامية، 2022: 66)

- 1- الاهتمام بكافة المستخدمين المرتبطين مع القوائم المالية.
- 2- تقديم المعلومات الموثوقة عن العناصر الاقتصادية للوحدة، وذلك لقياس أماكن الضعف والقوة.
- 3- تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في اجمالي الموارد التي تنتج عن الأنشطة التي تستهدف تحقيق الأرباح.

وبالرجوع الى اهداف نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية سوف نلاحظ ان هناك ربط بين هذه الأهداف واحتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، اذ ان كل هدف من هذه الأهداف سوف يخدم فئات من المستخدمين، فهدف (توفير المعلومات اللازمة للمسائلة) سيوفر معلومات لاحتياجات السلطات التشريعية والجهات الرقابية والمواطنون، وسيلبي هدف (انتاج التقارير اللازمة) احتياجات جميع فئات المستخدمين للمعلومات، اما هدف (الوقت المناسب في تقديم التقارير) فيلبي احتياجات المستخدمين الذين قد يتخذون قرارات عاجلة مثل المستثمرين او المقرضين او الموردون، اما هدف (إمكانية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر فترات مختلفة او مع مؤسسات أخرى) سيلبي احتياجات الموظفين والمستثمرين، وسيلبي هدف (توفير وسائل الرقابة الداخلية) احتياجات السلطة التشريعية والجهات الرقابية والمستثمرون والمواطنون، ومما سبق يجب ربط اهداف نظام المعلومات المحاسبية باحتياجات المستخدمين عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية، لكي يتصف بالفاعلية، اذ يجب ان يراعي جميع احتياجات المستخدمين لان اغلب نظم المحاسبة الحكومية هي نظم حكومية مركزية، تصمم من قبل وزارة المالية او من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وبالتالي ستكون القوائم المالية متحيزة لهذه الجهات، وهذا ما يؤخذ على النظم المحاسبية الحكومية.

2-3 تأثير النظم المحاسبية والأسس المطبق في الجامعات الحكومية على تصميم نظام المعلومات المحاسبية:

ان الأسس المحاسبية تشكل القاعدة الأكبر للنظام المحاسبي والقاعدة الأصولية في عمل النظم المحاسبية المثالية، وتأتي أهمية الأسس المحاسبية بتحكمها في الية المعالجة المحاسبية فهو الموجه لوضع دليل حسابات ملائم للدولة واطار مرجعي لعمليات التصنيف والتسجيل والقياس والاقرار للأحداث والعمليات المالية التي تقوم بها المؤسسات، كما ان الأساس المحاسبي يتحكم ليس فقط في طبيعة المعالجات المحاسبية للعمليات وانما في التوقيت لإجراء تلك المعالجات، اذا اختار الأساس المحاسبي الملائم لاي نظام محاسبي يشكل البوصلة في التحكم في المعالجة وتوقيت المعالجة المحاسبية للأحداث المحاسبية، كما يعتمد استخدام الأساس المحاسبي على مدى قدرته في توفير الحماية والرقابة الشاملة على إدارة المال العام في المؤسسات الحكومية، وهناك عدد من المعايير التي تحدد طريقة اختيار الأساس المحاسبي المناسب وهي كالتالي: (اللوقة، 2016: 18)

- 1- وجود العنصر البشري المؤهل والكفو في المؤسسات المالية، والقادر على التطبيق بصورة صحيحة دون مشاكل.
- 2- طبيعة البيانات المالية اللازمة ومدى أهميتها.
- 3- مستوى التطور في الممارسات المحاسبية في الدولة.
- 4- مدى تقدم التطبيقات المحاسبية في الدولة، إضافة الى مستوى كفاية قدرة الافراد المعهود إليهم بالأعمال المالية والحسابية.
- 5- مستخدمو التقارير المالية وأصحاب المصالح، اذ يتم بناء النظام المحاسبي على أساس يخدم مصالح أصحاب المصالح.
- 6- قدرة الأساس المحاسبي في توفير الحماية، والرقابة الشاملة على الأموال للحفاظ على الموجودات.
- 7- يعتمد اختيار الأساس المحاسبي على الأهداف التشغيلية للمؤسسة والبيئة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تعمل فيها وعلى درجة ونوع المساءلة، بالإضافة الى اهداف التقارير المالية واحتياجات مستخدمي البيانات والتقارير المالية.

3-2-1 الأساس المحاسبي المعتمد في النظام المحاسبي الحكومي

ان الأساس المحاسبي المعتمد في النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الجامعات الحكومية هو الأساس النقدي المعدل، والذي اجازه قانون أصول المحاسبات العامة (الملغي) لسنة 1940 (المعدل) في المادة (11) و (12) منه، وفي هذا الأساس توسيع للمفاهيم التي يعترف بها الأساس النقدي اذ تشمل النقدية المقبوضة بموجب هذا الأساس المبالغ المقبوضة فعلا بالإضافة الى الحسابات المدينة التي يتوقع تحصيلها خلال مدة محددة قادمة، اما النقدية المدفوعة فتشمل المبالغ المدفوعة فعلا بالإضافة الى قيمة الحسابات الدائنة والتي من المتوقع دفعها خلال المدة المحددة القادمة، وهي المدة ذاتها والتي حددت للاعتراف بالحسابات المدينة المتوقع تحصيلها (الخرجي، 2016: 71).

3-2-2 الأساس المحاسبي المعتمد في النظام المحاسبي الموحد:

يوجب النظام المحاسبي الموحد اثبات كل المعاملات المالية التي تحدث في الوحدات الاقتصادية وفقا لأساس الاستحقاق وذلك انسجاما مع مبدأ المقابلة الذي يقضي بمقابلة الإيرادات بالمصروفات، ولتحقيق الرقابة على المعاملات المالية (العامري، 2023: 29)، ويتم الاعتراف بالآثار المالية للمعاملات وتسجيلها في التاريخ الذي حدثت فيه هذه المعاملات والاحداث بغض النظر عن وقت الاستلام النقدي او الدفع النقدي، ويترتب على اتباع هذا الأساس اجراء التسويات اللازمة والتي تعكس عمليات التحصيل والانفاق النقدي لما ينشأ للوحدة الاقتصادية من حقوق، وما يترتب عليها من التزامات خلال الفترة المالية، وعند اعداد الحسابات الختامية تجري التسويات الحسابية اللازمة لتحديد ما يخص الفترة المالية من مصروفات و إيرادات ومن ثم تحميلها بها (الخرجي، 2016: 71-72).

وتستخدم الجامعة التقنية الشمالية النظام المحاسبي الحكومي في تسجيل وتبويب وتشغيل العمليات والاحداث المالية والمحاسبية للعمليات الممولة من قبل الموازنة العامة للدولة، مستخدمة الأساس النقدي المعدل في القياس والاعتراف، اما بالنسبة لحسابات صندوق التعليم العالي فيتم

استخدام النظام المحاسبي الموحد لتسجيل وتبويب وتشغيل العمليات المالية وحسب أساس الاستحقاق في القياس والاعتراف

4- الاستنتاجات والتوصيات:

4-1 : الاستنتاجات:

1. تؤثر خصائص أنشطة الجامعات وتنوع مصادر تمويلها على طبيعة واهداف نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية.
2. ترتبط طبيعة النظام المحاسبي للجامعات الحكومية بحجم الوحدة وهيكلها التنظيمي، فمن الممكن تطبيق نظام مركزي حكومي داخل الجامعة اذا كان هناك ارتباط بعدد كبير من الوحدات، او من الممكن ان يكون نظام لامركزي داخل الجامعة او من الممكن التوفيق بين النظامين، فضلاً عن إمكانية الاعتماد على أنظمة أخرى اذا كان هناك وحدات تابعة مستقلة مالياً مثل صناديق التعليم العالي او مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية، إذ تطبق النظام المحاسبي الموحد.
3. إن احتياجات مستخدمي القوائم المالية في الوحدات الحكومية تؤثر على اهداف نظام المعلومات المحاسبية بصورة مباشرة لأنها تحدد المعلومات التي يتم تجميعها وتقديمها ووقت تقديمها، إذ يتطلع مستخدمو القوائم المالية الى الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وكذلك حاجتهم الى معرفة ان الحسابات تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية، فضلاً عن توفير معلومات شاملة، وبما ان نظام المعلومات المحاسبية هو الذي يوفر المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لإعداد القوائم المالية فان أي تغيير في احتياجات المستخدمين للقوائم المالية سيؤثر على اهداف نظام المعلومات المحاسبية.
4. ترتبط طبيعة النظام المحاسبي للجامعات الحكومية بحجم الوحدة وهيكلها التنظيمي، فمن الممكن تطبيق نظام مركزي حكومي داخل الجامعة اذا كان هناك ارتباط بعدد كبير من الوحدات، او من الممكن ان يكون نظام لامركزي داخل الجامعة او من الممكن التوفيق بين النظامين، فضلاً عن إمكانية الاعتماد على أنظمة أخرى اذا كان هناك وحدات تابعة مستقلة مالياً مثل صناديق التعليم العالي او مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية، إذ تطبق النظام المحاسبي الموحد.
5. ان اختلاف أسس المحاسبة المعتمدة في النظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي الحكومية يعد التحدي الأبرز الذي يواجه دمج مخرجات النظامين في قوائم مالية موحدة ومع

ذلك بالإمكان التغلب على هذه المشكلة أو تقليل من حدتها باستخدام التسويات القيدية والحسابات النظامية.

6. يعد برنامج اكسل التقنية الأكثر ملائمة لزيادة كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية خاصة بعد التطور الكبير الذي شهده البرنامج في نسخته الأخير وذلك لبساطته وامكانيات الخزن والاسترجاع الكبيرة التي يوفرها فضلا عن إمكانية تتبع مسار اعداد التقارير المالية بأشكال وتفاصيل مختلفة مما يسهل عملية صنع القرار.

4-2 التوصيات:

1. مواكبة التطورات التقنية المتسارعة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بهدف تطوير نظام المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية، وتقديم معلومات تتناسب مع تطلعات مستخدمي المعلومات المحاسبية.
2. الاهتمام بتدريب المحاسبين على العمل في بيئة تقنية المعلومات وتطوير قدراتهم على العمل على البرامج المحاسبية المحوسبة وفي مجال تطوير وتصميم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
3. استخدام تقنية المعلومات عند تصميم أو تطوير نظام المعلومات المحاسبية، لان النظم المحاسبية التي تعمل بواسطة تقنية المعلومات تنتج قوائم وكشوفات مالية تعرض معلومات تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
4. ضرورة الاهتمام بتطوير نظام المعلومات المحاسبية في الجامعة بشكل مستمر، واشراك المحاسبين في تطوير وتصميم نظم المعلومات المحاسبية.

المصادر

أولاً: المنشرات والوثائق الرسمية

1- دليل الجامعة التقنية الشمالية لعام 2022.

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية

1. بن فرج، زوينة، 2014، المخطط البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
2. بوقندورة، جورية، 2017، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية -دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن سيدي ارغيس بام البواقي-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، الجزائر.
3. الخزرجي، محمد عادل محمد، 2016، تكييف النظام المحاسبي الحكومي وفقاً لمتطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء-دراسة تطبيقية في الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
4. ديوالي، محمد مهدي، 2021، تطبيق معيار الإفصاح عن المعلومات المالية في القطاع العام ودوره في كفاءة الإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى، قبرص الشمالية.
5. السهلاني، الهام هاشم محمد، 2014، دور النظام المحاسبي الحكومي في تقييم أداء الوحدات الممولة مركزياً ضمن الموازنة العامة للدولة دراسة تطبيقية في الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
6. الشمري، فراس عزيز محمد جواد، 2004، الإبلاغ المالي في الجامعات الحكومية العراقية معيار محاسبي مقترح، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
7. الطائي، اوس سعد وعدا الله، 2022، انموذج مقترح لاستخدام أسلوب Beyond Budget في تحسين أداء الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية في جامعة الموصل، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

8. القريشي، هناء علي، 2015، أنموذج مقترح لهيكلة النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات غير الهادفة للربح، اطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
9. لغواطي، عبدالله، 2015، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، جامعة مستغانم، الجزائر.
10. اللوقة، علي تيسير، 2016، استخدام أساس الإستحقاق الكامل بدلاً من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي وأثره على التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
11. مدفوني، سارة، 2015، اثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسة الانتاجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، الجزائر.
12. المحاميد، ريم رزق، 2015، اثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. ال فهد، أسماء هاشم، زيدان، ناهض فاضل، 2021، الجامعات الحكومية والاهلية في العراق، بحث منشور، مجلة الاداب، المجلد 2، العدد 138، كلية الاعلام، جامعة بغداد، العراق.
2. باشي، إنصاف محمود جلال، المعاضيدي، منى سالم، 2006، تقييم كفاءة تطوير النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية العراقية-دراسة تطبيقية على جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 28، العدد 82.
3. البديري، جاسم زعيل، 2011، بناء الأنظمة الخبيرة وبنك المعلومات الإدارية باستخدام قواعد المعلومات المحاسبية المتكاملة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 34، العدد 89، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
4. حسن، عقيل عباس، اللطيف، ناصر نور الدين عبد، قاسم، محمد وليد مصطفى حسين، 2023، دور الموازنات في تفعيل الرقابة وتقييم الاداء في الجامعات الحكومية العراقية - دراسة حالة على جامعة الاسراء، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 7، العدد 1.

5. سرحان، محمود محمود عرفان، 2022، الموازنة التشاركية Participatory Budgeting وتلبية احتياجات القرى الأولى بالرعاية، *المجلة العلمية للسياسات العامة ودراسات التنمية*، المجلد 1، العدد 2.
6. الشاهر، علي عبدالفتاح، حسين، محمد مصطفى، 2022، تصميم نظام المعلومات المحاسبي باستخدام برمجية (MSEExcel) دراسة حالة في الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي، *مجلة تنمية الرفدين*، المجلد 41، العدد 133، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
7. عثمان، مداحي، 2012، اهداف القوائم المالية، *مجلة الاقتصاد الجديد*، جامعة البليدة، العدد 7.
8. العزي، عمار غازي، عبداللطيف، مضر علي، 2015، الموازنات في الجامعات الحكومية العراقية: دراسة حالة على جامعة ديالى، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، المجلد 11، العدد 4.
9. فاضل، هالة محسن، هاشم، صدام كاطع، 2023، متطلبات شفافية عرض معلومات الموازنة وفق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام (IPSAS24) بالتطبيق في جامعة النهرين، *مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية*، العدد (29).
10. القطامية، انصاف جمعة بركات، 2022، اثر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية على المؤسسات الحكومية، *المجلة العربية للنشر العلمي*، المجلد 5، العدد 49.
11. كاظم، حيدر كريم، الروازق، عبد الزهرة سلمان، العامري، عمار سليم محمد، 2019، تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية الخدمية-بحث تطبيقي في المديرية العامة لتربية محافظة النجف الاشرف، *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية*، المجلد 13، العدد 24.

رابعاً: الندوات والمؤتمرات

- سدخان، سناء محمد، 2018، الموازنة الصفرية ومقومات نجاحها في العراق، بحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والطموح.

خامساً: الكتب

- 1- السقا، زياد هاشم، 2022، *نظام المعلومات المحاسبية*، الطبعة الثانية، دار الطارق للنشر والتوزيع، الموصل، العراق.

- 2- السقا، زياد هاشم، (2011)، نظام المعلومات المحاسبية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- 3- العامري، سعود جايد مشكور، 2023، النظام المحاسبي الموحد اطر نظرية وتطبيقات عملية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، العراق.